كلية الحقوق

الأبعاد القانونية والاجتماعية للقانون
دراسة في علم الاجتماع القانوني
مقارنة بين القانون المصري والسوري و الشريعة الإسلامية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

مؤيد زيدان زيدان

المعيد في قسم القانون الخاص

بكلية الحقوق _ جامعة دمشق

بإشراف

الأستاذ الدكتور صوفي أبو طالب (رحمه الله)

رئيس جامعة القاهرة الأسبق _ رئيس مجلس الشعب الأسبق

الأستاذ الدكتور محمود عز العرب السقا **الأستاذ الدكتور عبد العزيز رمضان سمك**

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور محمود السقا مشرفاً ورئيساً

أستاذ فلسفة القانون بكلية الحقوق _ جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور عبد العزيز رمضان سمك

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق _ جامعة القاهرة مشرفاً وعضواً

الأستاذ الدكتور محمد محسوب

عميد كلية الحقوق _ جامعة المنوفية عضواً

الأستاذ الدكتور أيمن سعد عبد المجيد سليم

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق _ جامعة القاهرة عضواً

Cairo University
Faculty of Law

Legal and Social Dimensions of The Law

Study in Sociology of Law in Comparison Between Syrian, Egyptian Law and Islamic Law

Thesis to obtain a doctorate degree in Law

By Mouayad Zeidan

A teacher assistant in the Department of Private Law
Faculty of Law, University of Damascus

Committee discussion and ruling on the thesis:

- Prof. Dr. Mahmoud Al-Sakka — Supervisor & A Head
Professor of Philosophy of Law, Faculty of Law, Cairo University.
- Prof. Dr. Abdel Aziz Samak — Supervisor & A Member
Professor & Head of Islamic law, Faculty of Law, Cairo University.
- Prof. Dr. Mohammed Mahsob.
Dean of the Faculty of Law , University of Menoufia. — Member
- Prof. Dr. Ayman Selim Saad.
Professor of Civil Law Faculty of Law, Cairo University. — Member

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

الحمد لله الذي أنقذنا بنور العلم من ظلمات الجهالة، وهدانا بالاستبصار به عن الوقوع في عماية الضلالة، ونصب لنا من شريعة محمد عليه الصلاة والسلام أعلى علم وأوضح دلالة، "فنصب الدليل، وأنار السبيل، وأزاح العلل، وقطع المعاذير، وأقام الحجة، وبيَّن المحجّة"[1]، وقال سبحانه وتعالى : ﴿ **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾[2].

---

[1] _ ابن القيم _ أعلام الموقعين _ ج١ _ ص١٩.

[2] _ سورة الأنعام _ الآية ١٥٣.

الإهداء

إلى **والدي** رمز الشموخ والكبرياء ، إلى من زرع في نفسي حب الله والوطن وحب العلم ، وأفنى حياته لأجلي وإخوتي .

إلى **أمي** الحنون، التي لطالما سمعت حرقة الحنان والشوق في صدرها ، بسبب بعدي عنها ، منحتني الحب و الحنان ، وما برحت تدعو لي بالتوفيق من الله عز وجل .

إلى **إخوتي وأخواتي** الذين تطلعوا إليَّ بعين الحب والشوق والحنين، مع دعواتهم لي بالتوفيق من الله سبحانه وتعالى، والعودة سالماً بإذنه تعالى .

إلى **زوجتي**

التي عاشت معي إقامتي في بلدي الثاني مصر الحبيبة، فكانت لي السند ، والمحفِّز والعون، في الليالي المظلمة، مشت معي في أصعب الأوقات من مسيرتي ومنحتني الحب والأمل .

إلى ولدي **عمر**

الذي أنار علينا وحشة الوحدة والبعد عن الأهل والوالدين، فأسأل الله أن يجعله من الذرية الصالحة وأن يسير على درب العلم والاجتهاد ، بإذنه تعالى .

لكم مني جميعاً حباً ومودة وتقديراً وعرفاناً

شكر وتقدير وعرفان

«من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

أتقدم بكل الشكر والمحبة والامتنان والعرفان بالجميل، للأساتذة الأفاضل، الأستاذ الدكتور محمود السقا، والأستاذ الدكتور عبد العزيز سمك، اللذين أحاطاني بالمحبة والرعاية والتقدير، ولم يبخلا عليّ بجهدهما ووقتهما الثمين، وقدَّما لي النصح والإرشاد والتوجيه والإشراف، فنهلت من علمهما الواسع، ومشيت على دربهما، واستنرت بضياء فكرهما، فكانا لي العون والنصير، ومنحاني عطف الأب الذي أحسسته فيهما رغم بعدي عن الوطن وعن والديّ، فلهما مني كل المحبة والتقدير، وجزاهما الله عني كل خير.

كما أتوجه في هذا المقام إلى الله العلي القدير، الغفور الرحيم، أن يتغمّد أستاذنا الدكتور صوفي أبو طالب، بالرحمة والمغفرة وأن يسكنه فسيح جنَّاته، ويرحمنا والمسلمين أجمعين.

فقد كان رحمه الله أول أستاذ قابلته مذ قدمت إلى مصر الحبيبة، فاستضافني وتقبّل الإشراف على بحثي هذا، ومنحني الكثير من علمه، وقدَّم لي التوجيه والإرشاد، فوضعني على الطريق المستقيم، وطلب منّي أن لا أحيد عنه، وقد انتقل إلى رحمة الله وقد أمضى طوال عمره في نصرة وخدمة الشريعة الإسلامية، فالله نسأل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته يوم القيامة .

وإلى **مصر الأم الحبيبة** أقول، لقد عشت بين ربوعك، وشربت من نيلك، ونهلت من علمك، فكُنت الحُضن الحنون، والوطن الغالي، فما أحسست يوماً أنني أعيش في بلد آخر غير سوريا الحبيبة.

مستخلص الرسالة

كان بحثنا المتواضع دراسة نظرية لماهية علم الاجتماع القانوني والتطبيق العملي له على قواعد القانون عامة وعلى قواعد عقد الإيجار خاصة في مصر وسوريا مقارنة بالشريعة الإسلامية.

جاءت الشريعة الإسلامية بما أراده فقهاء القانون الطبيعي من مبادئ عليا للعدل صالحة لكل زمان ومكان، فهي الشريعة العالمية التي تخيلها فقهاء القانون ولم يستطيعوا أن يوجدوها، وهي فطرة الله وتعاليمه ومبادئه التي ألهمها للبشرية وأرسل لها الرسل تترا مبشرين ومنذرين.

كانت العلاقات المالية بين الأفراد تنتقل عبر تطور المجتمعات من العلاقة القانونية القائمة على المراكز إلى العلاقة الشخصية القائمة على الإرادة العقدية.

تبيّن لنا حرص التشريع الإسلامي بخلاف القانون المدني على صيانة الإرادة العقدية، فهو لم يطلق قاعدة العقد شريعة المتعاقدين من كل قيد أو شرط، أو إعفاء المتعاقد من المسؤولية العقدية، فهذا شرط غير جائز في الفقه الإسلامي الذي منع الشروط المخالفة لمقتضى العقد أو المنهي عنها بدليل، وهذا من رحمة القانون الإسلامي بالطرف الضعيف في العقد كالمستأجر في عقد الإيجار.

فرأينا أن العقد في الشريعة الإسلامية ليس مجرد تبادل تجاري بين طرفيه، مهما كانت النتائج المترتبة عليه وإنما للشريعة الإسلامية هدفاً واضحاً للعقود بشكل عام، هو إقامة العدل ومنع الظلم، فإذا تحول العقد أداة للاستغلال والظلم وسرقة أموالهم الآخرين، كالعقود الناتجة عن الغش والاحتكار والغبن والغرر، فالعقد يفقد مشروعيته ولا تترتب آثاره من وجوب الوفاء به والالتزام بتطبيقه.

Abstract

This dissertation is a study about a relatively new science in the legal world known as the Sociology of Law. This field of law was researched in order to present a comparison study between Syrian, Egyptian positive law and Islamic legislation.

Moreover, this thesis represents a legal, philosophical, historical, and sociological study of the law in general and of the legal civil rules which govern lease agreements, especially. As a result, this thesis is a practical study in its approach and it is an applicable study to the sociology of law on rent law according to legal rules followed by Arabs in the Arabian Peninsula, Egypt and Syria before and after Islam.

The dissertation is divided into two sections; The first section uses a theoretical approach to the subject and the second section uses a more practical approach.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأبعاد القانونية والاجتماعية للقانون

دراسة في علم الاجتماع القانوني

مقارنة بين القانون المصري والسوري والشريعة الإسلامية

تمهيد وتقسيم:

منذ نشأة البشرية والإنسان يتلمس بفطرته وبغريزته التي رُكِّب عليها (من الله عز وجل) سبل حياته وبقائه على وجه الأرض، فهو لا يستطيع أن يعيش منفرداً، وهو في سبيل ذلك يتعاون مع أبناء جنسه من أجل تحصيل كفايتهم من غذاء أو مأوى ومن أجل دفع المخاطر عنهم، فيتزوج ويكون عائلة ويبيع ويشتري ويستأجر...الخ، وتنشأ بين الأفراد العلاقات التي تلبي حاجاتهم ورغباتهم، وهذه سُنة الله (سبحانه وتعالى) في خلقه كي يتم حفظ الإنسان وعمران الأرض، فقد أكد القرآن الكريم على الطبيعة الاجتماعية للإنسان بقوله تعالى : « **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** »[1].

ولكن النفس البشرية في ذات الوقت جبلت على الأنانية المفرطة التي تجعل الإنسان يسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية والفردية، وهو في سبيل ذلك يقوم بالاعتداء على حقوق الآخرين وسلبها إما بالقوة أو بالحيلة والخديعة وهذا ما يؤدي إلى إثارة الأزمات والصراع بين الأفراد في المجتمع .

---

[1] _ سورة الحجرات - الآية ١٣.

فالإنسان في نظر كثير من الفقهاء ومنهم **ابن خلدون**[١] **وأرسطو**[٢] ذو طبيعة مزدوجة لها بعدان :

١ _ بعد إنساني human distance فهو مدني بالطبع واجتماعه مع أبناء جنسه حاجة ضرورية وحتمية بالنسبة له فهو كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش إلا في مجتمع يحقق من خلاله الغذاء والكساء والمأوى ويدرأ بواسطته عن نفسه المخاطر الشتى[٣]، فقد اقتضت حكمة الله تعالى تفاوت العباد في قدراتهم الجسمية و الذهنية، وبالتالي احتياج بعضهم لبعض وهذه هي سنة الله تعالى في خلقه فقال عز وجل : ﴿**وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾[٤] .

---

[١] _ انظر: ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون) _ المقدمة لكتاب " العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان " _ دار الفجر للتراث _ ط١ _ القاهرة ٢٠٠٤ _ ص١٨٧/٦٥/٦٢، وهذا ما أشار إليه أرسطو في كتابه السياسات، انظر : أرسطو (٣٨٤/٣٢٢ق.م) Aristotle _ السياسات _ ترجمة الأب أوغسطينس بربارة البولسي _ اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية _ بيروت ١٩٥٧_ ص٩.

[٢] _ انظر: أرسطو _ السياسة _ الذي نقل من الإغريقية إلى الفرنسية وصدَّره بمقدمة في علم السياسة بارتملي سانتهيلير ونقله إلى العربية أحمد لطفي السيد _ القاهرة _ مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧ حيث ذهب " **إلى أن الاجتماع الإنساني هو غاية الإنسان وكماله** " ص٣٥، كما ذهب إلى " **أن الدولة هي من عمل الطبع ، وأن الإنسان بالطبع كائن اجتماعي**..." ص٩٥ .

[٣] _ فقال ابن تيمية : أن كل بني آدم لا تتم مصلحتهم في الدنيا ولا في الآخرة إلا بالاجتماع والتعاون لجلب المنافع ودفع المفاسد ويكونون مطيعين للآمر بتلك المقاصد والناهي عن تلك المفاسد ، انظر : شيخ الإسلام / أحمد بن تيمية _ الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية _ مطبعة المؤيد _ ١٣١٨ هجرية _ ص٣.

[٤] _ سورة النساء _ الآية ٣٢.

فالاجتماع الإنساني (كما أكد ابن خلدون) هو ضرورة حتمية للإنسان[1] الذي استشعر بغريزته الحيوانية الطبيعية حب البقاء ودفعه الخوف من العزلة والرغبة في العمل مع الآخرين إلى الاجتماع بغيره لتحقيق منافعه وفوائده، ودفع المخاطر عنه .

وهذا ما أشار إليه أيضاً شيخ الإسلام **ابن تيمية** في حديثه عن المعاوضات والمبادلات المالية فاعتبراهما من ضرورة الدين والدنيا ، فلا تتم مصالح بني البشر إلا بها، وصلاحهما بالعدل الذي أنزله الله في كتبه[2].

٢ _ بعد حيواني animal distance يتمثل بدوافع الشر والأنانية المفرطة ، وحب الذات والسعي لتحقيق مصالحه الشخصية والفردية والاعتداء على حقوق الآخرين .

فالله سبحانه وتعالى ركب طباع البشر على الخير والشّر حيث قال عز وجل: ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا**﴾[3]، ولكن بأصل فطرة الإنسان وقوته العقلية التي منَّ الله عليه بها فهو إلى **البعد الإنساني وطبع الخير أقرب**[4].

٣ _ الإنسان كائن نظامي: وإذا كان للإنسان غريزة الأنانية إلا أنه في نفس الوقت كائن نظامي استشعر بغريزته البشرية بعد تجربةٍ ونظر بأن المجتمع لا يستقيم أمره إلا بوجود قواعد وضوابط محددة تحكم سلوكه وسلوك الآخرين وتضبطه داخل

---

[1] _ فقال ابن خلدون: «**هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني وإلا لم يكمل وجودهم...ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر وتم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم... فيكون ذلك الوازع واحد منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك**» انظر: ابن خلدون_المقدمة _ ص٦٦.

وهذا ما أكد عليه Montesquieu في كتابه روح الشرائع، انظر: Espirt des lois ترجمة من الفرنسية إلى العربية عادل زعيتر _ اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية (الأونسكو) ج١_ دار المعارف القاهرة _١٩٥٣_ ص١٦.

[2] _ انظر : مجموعة فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية _ مجلد ٢٩ _ مكتبة ابن تيمية ط٣ _ القاهرة ١٤٠٣هـ_ ص١٨٩.

[3] _ سورة الشمس _ الآية ٨/٧.

[4] _ انظر: ابن خلدون _ المقدمة _ ص١٨٧.

المجتمع الواحد[1]، وهذا ما يسمى بغريزة الخضوع للنظام Observance to order instinct، وهذه القواعد قد يجدها الإنســـان في أوامر الدين ونواهيه، أو في عرف الناس وتقاليدهم، أو في أوامر ونواهي رئيس الجماعة[2] أو العشيرة أو القبيلة أو غيرها من أشكال التنظيم السياسي للجماعة .

من هنا كانت **القواعد القانونية** بما تتضمنه من ضوابط ومعايير، حاجةً وضرورةً اجتماعية واقتصادية وسياسية ملحة لوقف الصدام والنزاع الاجتماعي بين الأفراد وتنظيم سلوكهم، والحفاظ على الحقوق المشروعة لكل فرد، وإقامة التوازن بين الحريات والمصالح المتعارضة بغية تحقيق الأمن والاستقرار والعدالة في المجتمع .

و هذا ما دعا الكثيرين من علماء القانون والاجتماع والأنثربولوجيا[3] للدعوة بأن يتم دراسة القانون **أثناء تطبيقه وتأديته لوظيفته في الواقع العملي** ، فاهتموا بالواقع الاجتماعي للقانون Social Reality of law بأبعاده المختلفة وقضاياه المتعددة، لاكتشاف القانون الأصلح للمجتمع.

---

[1] _ انظر : أستاذنا الدكتور/ صوفي أبو طالب _ تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ج١_ دار النهضة العربية _ القاهرة_ ط٤_ سنة ٢٠٠٥_ ص٢١، د / حسن كيره _ المدخل إلى القانون _ منشأة المعارف بالإسكندرية_ بدون ذكر عام _ ص١٨، د / صبحي محمصاني _ فلسفة التشريع في الإسلام _ ط٣ _ دار العلم للملايين _ بيروت١٩٦١_ ص١٤، د / محمد شكري سرور _ النظرية العامة للقانون _ دار النهضة العربية _ القاهرة ط٢ _ سنة ١٩٩٦_ ص١١، د / همام محمد محمود _ المدخل إلى القانون _ منشأة المعارف بالإسكندرية _٢٠٠١ _ ص٨ وما بعدها .

[2] _ انظر: د / عبد الناصر توفيق العطار _ مدخل لدراسة القانون وتطبيق الشريعة الإسلامية _ ط٢ ١٩٧٩ _ دون ذكر دار النشر _ ص٧.

[3] _ Anthropology أي علم الأجناس البشرية .

فالقانون لا ينشأ من فراغ وإنما ينشأ من خلال واقع اجتماعي، ويعتبر انعكاساً لهذا الواقع الاجتماعي[1]، و إذ يعتبر القانون جزءاً من الحضارة الإنسانية، فهو المرآة التي تعكس هذه الحضارة لمجتمع معين في زمن معين[2]، بما يتضمنه هذا المجتمع من أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها .

سبب اختيار البحث وأهميته :

تأتي أهمية الدراسة القانونية والاجتماعية للقانون، من خلال دراسته دراسة واقعية من حيث نشوئه وتطوره، ثم دراسته أثناء تطبيقه في الواقع العملي ، والبحث في العوامل التي تؤثر فيه ومدى تأثيره في سائر النظم الاجتماعية الأخرى.

ومن خلال **اعتقادي** بأن القانون هو ظاهرة اجتماعية Social phenomenon يتوجب دراستها وتحليلها أثناء تطبيقها في الواقع العملي لمعرفة القواعد القانونية المناسبة والمتوافقة مع حاجات المجتمع ومتطلباته، ولما كانت هذه الدراسة أصبحت تبلور ما يعرف بعلم الاجتماع القانوني Sociology of Law .

وآثرت أن أبحث في هذا العلم من خلال دراسة تطبيقية عملية مقارنة لقواعد القانون عامة وللأحكام والقواعد الناظمة لعقد الإيجار Rent Law خاصة، باعتبار أن العقد هو أساس المعاملات المدنية الاجتماعية، ويأتي عقد الإيجار بالمرتبة الأولى اجتماعية في نطاق المعاملات المدنية.

منهج البحث ونطاقه:

فسيكون البحث (بمشيئة الله) دراسة قانونية سوسيولوجية Socio_legal Study لمبادئ القانون عامة، وتطبيقه على قواعد الإيجار خاصة بشكل مقارن بين القانونين

---

[1] _ انظر: د / إبراهيم أبو الغار _ علم الاجتماع القانوني والضبـــط الاجتماعي _ دار النصر للتوزيع والنشر - القاهرة سنة ٢٠٠٢ _ ص٧.

[2] _ انظر: أستاذنا الدكتور/ صوفي أبو طالب _ تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ج١_ ص ١١، أستاذنا الدكتور/ محمود السقا _ نشأة وتطور النظم القانونية _ مطبعة الإيمان٢٠٠١/٢٠٠٢ _ ص ٨ .

المصري والسوري والشريعة الإسلامية، باعتبار أن عقد الإيجار هو من أكثر العقود تداولاً في المجتمع، و لما تحتويه العلاقة الإيجارية من صلة وثيقة ومباشرة وحيوية بالحياة الاجتماعية والاقتصادية لأفراد طبقتيــن كبيرتيــن في المجتمع هما طبقة المؤجرين وطبقة المستأجرين، اللتان توليان اهتماماً كبيراً بأحكام الإيجار، وذلك مع تطور المجتمع على مر العصور .

مسائل للبحث Case studies:

سنحاول بمشيئة الله في موضوع رسالتنا أن نجيب على العديد من الأسئلة منها، **ما هو القانون وكيف نشأ ؟ وما هو الأساس أو الجوهر المادي الذي تقوم عليه قواعد القانون ؟ وما هي الآثار أو المتغيرات الاجتماعية والقانونية الناتجة عن تطبيق قواعد القانون عامة والإيجار خاصة في المجتمع ؟ وما هي الأهداف التي يسعى القانون عامة والإيجار خاصة إلى تحقيقها ؟.**

مصاعب البحث :

لما كان علم الاجتماع القانوني علماً حديثاً في نطاق الدراسة القانونية ، لذلك مراجع البحث المتخصصة به قليلة نوعاً ما، فهي تضع الإصبع على المشكلة دون أن تقوم بوضع الحلول، بمعني أن المراجع التي تبحث في هذا العلم تقوم بدراسته من الناحية النظرية، من حيث أسسه وأساليبه وقواعده العامة، كما أن هذا العلم وجد ليقوم بالدراسات العملية القانونية التطبيقية وليس لمجرد الحض والحث عليها، وتشخيص المشكلة القانونية الاجتماعية فقط.

لذلك جمعت في بحثي المتواضع هذا ما بين الدراسة النظرية لعلم الاجتماع القانوني، والتطبيق العملي له على جانبٍ من قواعد القانون، إلا أنني جمعت إليها أيضاً جانب الدراسة القانونية المقارنة، وبالتالي أصبح موضوع البحث مركباً في بحث قانوني اجتماعي مقارن، يجمع بين نظرية القانون ونظرية العقد، بين القانون

الوضعي في مصر وسوريا وبين التشريع الإسلامي الحنيف، كما أن البحث في أمهات كتب الفقه الإسلامي ليس بالبحث السهل فهو يحتاج إلى دقة ووقتاً وعمقاً.

فأرجو أن أكون قد وفّقت (بإذن الله عز وجل) في هذا البحث مع قدراتي المتواضعة، في طرح المواضيع التي ذكرناها، وإن كان ثمة أخطاء فعسى أن تغفرها نيَّتي في خدمة الدراسة المقارنة بين القانون والفقه الإسلامي والتقريب بينهما خدمة لمصالح المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تقسيم البحث:

وبالتالي سأقسم البحث (بمشيئة الله) إلى:

_ **باب تمهيدي**: نتعرف فيه على القانون بشكل عام وماهيته وخصائصه، والمراحل التي مر فيها خلال نشأته، حتى أصبح علماً اجتماعياً Social Science يرتبط بغيره من العلوم الاجتماعية.

_ **القسم الأول**: سنقوم بالدراسة القانونية من الناحية الفلسفية والاجتماعية للقانون عامة والقواعد الناظمة لعقد الإيجار بصورة خاصة.

فنتعرف في **الباب الأول** على ماهية علم الاجتماع القانوني ونشأته، في محاولة لتعريفه في ضوء معالمه وأبعاده التي سوف نرسمها، ثم نبحث في ماهية فلسفة القانون ونقارن بينها وبين علم الاجتماع القانوني، ثم نتناول أهم النظريات الفلسفية التي تبحث في جوهر القانون باعتبارها من أهم المسائل التي تشغل فلسفة القانون.

وفي **الباب الثاني** نبحث في النشأة القانونية والاجتماعية للقانون عامة والإيجار خاصة قبل الإسلام، عند العرب وفي كل من مصر وسوريا بشكل يواكب التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.

وفي **الباب الثالث** نتعرّف على الواقع القانوني والاجتماعي الذي ساد بعد ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية وانتشاره في مصر وسوريا إلى وقتنا الحالي.

_ القسم الثاني:

وبعد أن نبيّن في القسم الأول ماهية علم الاجتماع القانوني ونتناول أهم مواضيعه من جوهر القانون ونشأته وتطوره في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، سننتقل في هذا القسم لبحث بقيه موضوعات علم الاجتماع القانوني، وذلك بالدراسة القانونية الاجتماعية التطبيقية للقانون عامة ولقانون عقد الإيجار خاصة.

فنتحدث في الباب الأول في دراسة مقارنة للقواعد القانونية الناظمة لعقد الإيجار في الشريعة الإسلامية وفي كل من مصر وسوريا .

وفي الباب الثاني نبحث في الآثار والتغيّرات القانونية والاجتماعية للقانون عامة والإيجار خاصة، كضابط اجتماعي قانوني له التأثير في المتغيرات الاجتماعية.

ثم نتحدث في الباب الثالث عن غايات القانون بشكل عام ووظيفته الاجتماعية، وما مدى تحقيق مبادئ الإيجار لهذه الغايات ولاسيما المصلحة العامة والتضامن والعدالة الاجتماعيين، وذلك كله في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها والقوانين المصرية والسورية ، ونحن هنا لا نؤرخ وقائع اجتماعية بقدر ما نتبع تطور مذاهب ونظريات قانونية اجتماعية .

- والله من وراء القصد، نسأله أن يوفّقنا إلى ما فيه خير العلم والعمل، إنه على كل شيء قدير.